مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية بالجزائر من وجهة نظر موظفي المصالح البيومترية للبلديات

The availability of e-government in Algeria from the pointof view of the functionaries at municipal biometric department

فتيحة حجاج[1]،

[1] جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، hadjadj.fatiha@univ-medea.dz

تاريخ الإرسال: 2021/02/14 ***تاريخ القبول: 2021/04/02*** ***تاريخ النشر: 2022/11/24***

ملخص:

تعمل الدولة الجزائرية على الإنتقال من أنظمة تقليدية إلى أنظمة إدارية أقل تعقيدا وأكثر شفافية من خلال تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية، لذا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال دراسة استكشافية لعينة من موظفي المصالح البيومترية لبلديات ولاية المدية ،من خلال تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات ،أين توصلنا أن مستوى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لا ترقى إلى المستوى المقبول ، مما يتطلب المشروع الدعم المتواصل من طرف الإدارة العليا من أجل تخطي العقبات وكذا صياغة إستراتجية وطنية من أجل دفع هذا الأخير ونقله نقلة نوعية.

كلمات مفتاحية: الحكومة الالكترونية ،متطلبات الحكومة الإلكترونية ،المصالح البيومترية ،البلديات.

Abstract:*The Algerian State is moving from traditional systems to less complex and more transparent administrative systems by embodying the e-government project, so this study was designed to diagnose and assess the availability of e-government application requirements in Algeria through an exploratory study of a sample from functionaries at*

biometric departments in the municipalities of Media, through the elaboration of a form dedicated to data collection as well as the use of the SPSS. We found that the level of availability of e - government application requirements is not up to the acceptable level, , that is why the project requires the continued support of the high level administration to overcome obstacles as well the formulation of a national strategy to give a boost and a paradigm shift to the latter.

Keywords: *E-government, E-government requirements, Biometric departments, Municipalities.*

1- المؤلف المرسل: فتيحة حجاج، **الإيميل:** hadjadj.fatiha@univ-medea.dz

مقدمة :

إن مفهوم الحكومة الإلكترونية يشمل نموذجا جديدا من التعاملات الحكومية وإعادة تعريف العلاقة بين الحكومة والمواطنين ومساعدة الحكومة في تغيير طريقة عملها وتوصيل خدماتها الحيوية للمواطنين، وذلك عن طريق توفير بنية تصميميه تلبي احتياجات الحكومة ،وبنية شاملة للمواقع والمنصات المعلوماتية الحكومية والمجتمعات الرقمية ، بالإضافة إلى تفعيل البنية الأساسية للتقنيات والتحالفات مع شركاء يقدمون خيارا واسعا لتطوير وتركيب ودعم حلول التطبيقات.

والتفكير في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية يعتبر خطوة جديدة للتفاعل مع معطيات العصر الحالي من حيث شمول كل مؤسسة من مؤسسات الدولة بنظام إلكتروني حديث وربط هذه المؤسسات مع بعضها بشبكة إلكترونية موحدة.واستجابة لكل هذا تأتي هذه الدراسة لتقدم عرضا عن الإطار ألمفاهيمي للحكومة الإلكترونية، وعرض مدى توفر متطلباتها المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية لتجسيد المشروع.

أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الحكومة الإلكترونية ووضوح مفهومه وتوفر متطلبات تجسيده على ارض الواقع أهمية بالغة ،انطلاقا من كون التحول نحو الخدمة الإلكترونية هو أساس تحسين الخدمات العمومية والنهوض بجهودها وبالتالي فأهمية هذه الدراسة تأتي من تبيان واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومدى استعداد القائمين عليها لمواكبة نظيرتها في الدول العربية وحتى العالمية وكذا غموض مفهوم الحكومة الإلكترونية لدى الكثيرين وخاصة الموظفين وعدم معرفتهم الكافية بها ، بالرغم من انتشار التكنولوجيا الرقمية وكذا إعلام متطور إلا أن ذلك لم يسمح بالتعريف الكامل بها و بأهميتها.

من خلال ما سبق تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية بالجزائر من وجهة نظر موظفي المصالح البيومترية لبلديات ولاية المدية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

- هل توفير بنية تحتية تكنولوجية كافية لتجسيد الحكومة الإلكترونية ؟
- ما هو واقع توفر متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر موظفي المصالح البيومترية لبلديات ولاية المدية ؟

فرضيات الدراسة:ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- مستوى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية من وجهة نظر موظفي بلدية المدية ترقى إلى المستوى المقبول.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الموظفين المستجوبين نحو واقع توفر متطلبات تجسيد الحكومة الالكترونية ببلدية المدية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (السن،الوظيفة، الخبرة المهنية).

منهج الدراسة :تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في بحثنا هذا، فقد تم استعمال المنهج الوصفي المحور الأول من خلال وصف مختلف المفاهيم

المتعلقة بالحكومة الالكترونية ، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في المحور الثاني وهو مناسب لتحليل وتقييم مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية،أما عن الأدوات المستخدمة في البحث فقد استخدمنا البرنامج Microsoft Office Excel 2007والبرنامج الإحصائيspss26 .

1. المحور الأول:الإطار النظري للدراسة

1.1. تعريف الحكومة الإلكترونية :

تعرف على أنها :" هي انتقال تقديم الخدمات الحكومية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية ، و ذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر ، شبكات الاتصال والبرمجيات اللازمة لذلك ."[1]

كما تعرف :" استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية و تقديم الخدمات المرفقية و التواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية ".[2]

كما تعرف على أنها:"إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج و تكامل المعلومات و توفير فرصة أمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني ".[3]

تعرف على أنها :"المصلحة أو الجهاز الحكومي الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة و خاصة الحواسيب الآلية وشبكات الانترنتوالإكسترانات و الأنترانات التي توفر المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية و توصيلها للمواطنين ومؤسسات الأعمال في المجتمع بشفافية و بكفاءة و بعدالة عالية ".[4]

وعليه نعرف الحكومة الإلكترونية على أنها:"هي استغلال القطاعات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أجل تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها و بين المواطن ،وقطاع الأعمال بأكبر سرعة ، أعلى جودة

ممكنة و أقل تكلفة مع ضمان السرية و الهدف الأساسي تعزيز الشفافية والاستجابة لمتطلبات الأفراد ".

2.1. أهمية و فوائد الحكومة الالكترونية : تتسم الطرق التقليدية الورقية بالإجراءات الروتينية المملة و بفقدان المعاملات و ضياع الوقت و الجهد و الانتظار طويلا لتلقي أبسط الخدمات ،و الكثير منا يعاني من هذه الإشكالات بشكل مباشر و غير مباشر ،ولعل أهمية الحكومة الالكترونية تكمن بالتخلص من تلك المعاناة من خلال الحصول على الخدمات والمعلومات و المعاملات على مدار الساعة و بأقل جهد ممكن دون ضياع الوقت او فقدان المعاملات ،تقدم الحكومة الالكترونية الفاعلة العديد من الفوائد منها أنها تساعد في ترشيد الإدارة العامة و تقليل الفساد المالي و الإداري و رفع مستوى المرونة و الانسيابية و الوضوح في إجراءات أعمال المؤسسات ،ورفع كفاءتها وفعاليتها ،وتقديم خدمات متميزة مرنة للمستفيدين النهائيين على مدار الساعة ،وكذلك رفع مستوى الشفافية ،كما تساعد الحكومة الالكترونية على تخفيف الضغط على جميع المرافق الحكومية ،وتسهم الخدمات الالكترونية بعملية توفير كافة المعلومات و تخفيض الوقت و الجهد و التوثيق الالكتروني الذي يعمل على فقدان أي معاملات و توفير الهدر المالي المكتبي وبالتالي تخفيف الأعباء المالية على الدولة .[5]

3.1.أهداف الحكومة الإلكترونية: إن فلسفة الحكومة الإلكترونية ترتبط بالحكومة الفعلية الطبيعية كمصدر للمعلومات والخدمات، كما أن المواطنين ومؤسسات الأعمال والمنظمات المختلفة المتواجدة في المجتمع تعامل كعملاء أو منتفعين يرغبون في الاستفادة من هذه المعلومات والخدمات الحكومية.[6]

وفيما يتعلق بأهداف الحكومة الإلكترونية يمكن التمييز بين أهداف كل من العمليات المؤداة داخليا، والأهداف المرتكزة على الأعمال الخارجية المقدمة لجمهور المتعاملين .ويمكن حصر بعض أهداف الحكومة الالكترونية وفق الأتي:[7]

-انعكاس الحكومة الالكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السرعة، والشفافية، وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية .ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية.

-عمل على التوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال .أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامة الحكومة الإلكترونية عائدات ملموسة، سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه وأعماله.

- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي اذ أنه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة ال حجم الانتقال على الشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات، أي أن الحكومة الإلكترونية تقدم فرصا لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات مؤسسات الأعمال بل والمواطنين المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن.

-لا يقتصر عمل الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين بل في إعادة آلية وإعادة هندسة العمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعيما للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.[8]

4.1.خصائص الحكومة الالكترونية: إن الحكومات تسعى دائماً إلى التنافس الاقتصادي، وترغب في زيادة وجذب العمل التجاري العالمي، ولتحقيق ذلك لابد من كبح التكاليف والمصروفات الذاتية، وذلك للحكومات والمواطنين، وذلك بتقديم مستوى خدمات أفضل،وكلما انتشر استخدام التقنية ازدادت التوقعات

والآمال بتقديم خدمات أفضل وبطريقة مريحة أكثر، ومن ذلك استخدام الحكومة الالكترونية والتي لها مزايا وخصائص من ذلك: [9]

- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موضوع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على الانترنت.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل دائرة حكومية على حدة.
- اتصال دائم بالمواطنين 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع 365 يوم في السنة.- القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.
- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر، مع تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات العائد التجاري،تقليل الاعتماد على العمل الورقي.
- الشفافية في التعامل،كسر الحواجز الجغرافية، وتلك المتعلقة بالسكان، والمهارة والمعرفة الفردية والقدرة على الدفع.
- وهناك ثمة أوليات لبعض القطاعات وهي متمثلة في أعمال الأحوال المدنية، التعليم والخدمات الأكاديمية والتعليم عن بعد، وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية، والسلامة العامة، والأمن،و الضرائب، والرعاية الصحية، وشؤون النقل، والخدمات المالية، ووسائل الدفع.

5.1. متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية: إن بناء الحكومة الإلكترونية له العديد من المتطلبات فيما يخص الجوانب التقنية والتنظيمية والإدارية والقانونية و البشرية و يمكن تلخيصها في : [10]

المتطلبات التكنولوجية :تتطلب الحكومة الالكترونية بنية الكترونية قوية تتمثل في شبكة اتصالات شاملة وحديثة تعتمد على الوسائل المتطورة بجانب ذلك إتقان قدرة التحكم في هذه البنية وتتكون أساسا من: [11] الحواسيب،البرمجيات، قواعدالبيانات، شبكات الاتصال(الانترانت،الاكسترانت ،الانترنت).

متطلبات قانونية :أن الإصلاحات القانونية لمواكبة التطور التكنولوجي للحكومة الالكترونية تهدف إلى خلق بيئة قانونية جديدة تعد من أهم المدخلات المطلوبة لتطوير الحكومة الالكترونية وضمان استمراريتها ، فالأنشطة الحكومية يتم ضبطها من خلال إطار قانوني تخضع للدستور الوطني والقوانين واللوائح الأخرى. وعلى هذا الأساس :[12]

-ضرورة خلق بيئة تشريعية لتحقيق متطلبات الحكومة الالكترونية والاستفادة مما توفره من خدمات وتسهيلات تضمن قانونية العمل والإجراءات و تحمي الدولة والمواطن من أي خطر أو جرائم .

-تستدعي الحاجة إلى إجراء مسح تشريعي للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل هيئة تضم خبراء في القانون والمعلوماتية لاقتراح تشريعات لإعطاء مشروعية العمل الالكتروني واستعمال الوثائق الالكترونية والإثباتات الشخصية. [13]

متطلبات تنظيمية :إن مفهوم الحكومة الالكترونية يقتضي دون شك ضرورة الانتقال من الأنماط البيروقراطية التقليدية إلى أنظمة إدارية أقل تعقيدا وأكثر شفافية تعتمد في الأساس على مبدأ الاشتراك في المعلومات و توفيرها بيسر للآخرين ، إن هذا التوجه يتطلب حدوث قفزات تنظيمية على مستوى الإدارات الحكومية التي تعمل على توفير الخدمات الالكترونية .[14]

متطلبات بشرية:يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي بمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع و في أي مؤسسة و له أهمية في تركيبة الحكومة الالكترونية ، والعنصر البشري يمثل الخبراء و المختصون و العاملون في حقل المعرفة ، رأس المال الفكري والبشري يتولون إدارة التعاضد لعناصر الحكومة الالكترونية ومنهم " المديرون، الوكلاء ، المساعدون، المبرمجون ، ضابط البيانات ، المشغل والمحرر ".[15]

متطلبات أمنية: تعتبر مسألة الأمن مكلفة للغاية ، حيث عدم توافر الأمن قد يفقد المواطنين الثقة بالحكومة الالكترونية،وعلى الحكومة الكشف عن سياستها

وتعريف الجماهير بها والأهداف التي تتطلع إليها من عملية تجميع وتخزين المعلومات التي يقوم المواطنون بتزويد الحكومة بها ،خاصة(المعلومات الشخصية) حتى يكون المواطن مطمئنا على أن المعلومات التي يقدمها للحكومة عن نفسه لن تستغل لأغراض غير مهنية أو أخلاقية .[16]

توفيرالبنية والإستراتجيات المناسبة والكفيلة ببناء المجتمعات :بناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي على الأنترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية بينها و بين المواطنين و بينها وبين مزوديها ، بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر. [17]

2. المحور الثاني: تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في المصالح البيومترية للبلديات .

2.1 الطريقة و الأدوات :بخصوص الطريقة والأدوات التي ستعالج بها هذه الدراسة، فإنه يقتضي تحديد الأسلوب الذي سيتم استخدامه في جمع بيانات الدراسة تحديد مجتمع وعينة الدراسة أولا وهذا ما تم تحديده على النحو التالي:

- تحديد مجتمع الدراسة:باعتبار أن الدراسة تهتم بدراسة مدى توفر متطلبات الحكومة الالكترونية فإن مجتمع الدراسة هو مجموع العناصر أوالأفراد الذين ينصب عليهم الاهتمام في دراسة أو بحث معين، أي بمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين و الموظفين الإداريين بالمصالح البيومترية لبلدية المدية .

- عينة الدراسة:في حالات كثيرة يكون من الصعب دراسة جميع مفردات مجتمع البحث وذلك الضخامة حجم هذا المجتمع،ومن ثم القيود الخاصة بالوقت والتكلفة لإجراء البحث ،لذلك يلجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينات في دراسة الخصائص مجتمع البحث،وبناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة ،والوقت المسموح به،اعتمدت دراستنا على عينة

عشوائية بسيطة ،من موظفي بلديات ولاية المدية حيث بلغ العدد النهائي الصالحة للتحليل (157) استمارة بنسبة استجابة بلغت 88%.

- **وصف أداة الدراسة الميدانية:** جمع البيانات عن طريق الاستبيان له مجموعة من المزايا والحدود، حيث يظهر الاستبيان كأفضل طريقة لجمع البيانات نظرا لعدم أو صعوبة الحصول على البيانات عند إجراء الدراسة الكيفية، وأيضا إمكانية توحيد القياس أي تعميم النتائج وإمكانية استخدام ذلك من قبل جميع الباحثين في جل أرجاء العالم لقياس الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى كون الاستبيان يساعد ويركز على أمن وسرية مصادر البيانات.[18]

- **تصميم أداة الدراسة:** كأول خطوة تم التوجه إلى ميدان الدراسة لأجل أن يكون الباحث نظرة عامة على ما يجري داخل قطاع الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات، أي إجراء دراسة كيفية أولية هدفها الأساسي ربط الإطار النظري بالميدان حول واقع الحكومة الإلكترونية بالبلديات.وبعد اطلاعنا إلى الدراسات السابقة المتمثلة في المقالات العلمية الحديثة والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع والتي انتهجت الدراسات الكمية للتحقق من فرضياتها، كآخر خطوة تم تصميم استبيان يجمع بين الدراسة الكيفية التي قام بها الباحث والدراسات العلمية الكمية والكيفية السابقة التي قام بها الباحثون.

وتشمل أداة الدراسة على :

الجزء الأول**:** يتعلق بالبيانات العامة ومن خلالها نهدف إلى معرفة بعض المعلومات الشخصية للموظفين (السن، المستوى العلمي والوظيفة ،الخبرة المهنية).

الجزء الثاني**:**يضم متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية ويحتوي على 24 عبارة مصنفة في ستة متطلبات رئيسية وهي- وضوح مفهوم الحكومة الالكترونية لدى الموظفين،وجود قيادة فاعلة لتطبيق الحكومة الالكترونية ، توفر

هيكل تنظيمي ملائم ، توفر الكفاءات البشرية ، توفر بنية تحتية تكنولوجية ، توفر بيئة تشريعية تؤمن الحكومة الإلكترونية .

- الأدوات المستعملة في التحليل الإحصائي: تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS: Statistical Package for the Social (SPSS: V26) Sciencesوتم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي: فهو يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة وتكون محصورة من (01- 05درجات) تبعا لدرجات المعطاة لبدائل لمقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان.
- الانحراف المعياري: وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي.
- معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation:
- معايير إحصائية:وتشمل (T-test) لاختبار معنوية معاملات المتغيرات المستقلة والمعامل الثابت (constant)
- معايير منطقية:وهي تخص الإشارة التي يجب أن تظهر معها معامل المتغير، ولكون القرار الذي يعتمد بشأن صحة الإشارة أو خطئها أساسه معرفة منطقية اتجاه سلوك المتغير ن حيث علاقته بالمتغير التابع لذا سميت بالمعايير المنطقية.

- **صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:** الصدق يشير إلى درجة استقلالية الإجابات عن الظروف العَرَضِيَة للبحث، ومن ثمة إلى مدى صلاحية أداة جمع البيانات لقياس ما وضعت لقياسه، لأن الصدق يرتبط أساساً بقابلية تكرار التجارب والاكتشافات العلمية، ولن يتأتى إلا بمعاينة وأدوات جمع بيانات ومعالجة إحصائية مناسبة".[19]

وجاءت نتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Correlation) بين كل عبارة مع البعد الذي تنتمي إليه كما يلي:

عبارات كل من الأبعاد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية. (وضوح مفهوم الحكومة الالكترونية لدى الموظفين، وجود قيادة فاعلة لتطبيق الحكومة الالكترونية، توفر هيكل تنظيمي ملائم، توفر الكفاءات البشرية، توفر بنية تحتية تكنولوجية ، توفر بيئة تشريعية تؤمن الحكومة الإلكترونية)تمتاز بالاتساق الداخلي مع بعدها حيث أن العلاقة الارتباط بين كل عبارة بعدها هي علاقة دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم rالمحسوبة في كل القيم هي أقل من مستوى دلالة0.05 وأيضا معظم قيم rالمحسوبة هي مرتفعة وموجبة مما يدل على وجود علاقة قوية بين العبارة وبعدها ومنه عبارات الأبعاد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية.صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

ومنه نستنتج أن معظم العبارات المتعلقة بقياس متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه ومنه يمكن اعتماد على بيانات العينة في تحقيق أهداف البحث.

2.2 عرض وتحليل الوصفي لإجابات وأراء أفراد عينة الدراسة نحو عبارات الاستبيان:

بعد عرض مختلف الإجراءات المنهجية المتبعة سيتم عرض مختلف نتائج الإحصاء الوصفي عن طريق تحديد اتجاهات إجابات أفراد العينة بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

- دراسة الخصائص الديموغرافية للعينة:بغرض التعرُّف على بعض خصائص العينة من الناحية الديموغرافية، فقد تضمنت استمارة البحث مجموعة من المتغيرات، هي:السن، المستوى العلمي ،الوظيفة(طبيعة العمل.)

هنا نقوم بتحليل بيانات أفراد عينة الدراسة حيث يتوزعون حسب متغيرات البيانات الشخصية حسب كل متغير.

وكانت النتائج كما يلي : أن أغلب المستجوبين كانوا من الفئة العمرية من 20 إلى أربعين سنة بنسبة 53.80%ثم فئة 41 إلى 50 سنة وفئة أقل من 30 سنة بنسب بلغت 21.40%و 21.00%، لتكون نسبة الأكثر من 50 سنة هي الأضعف بين كل الفئات حيث بلغت3.80%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج ان أغلب أفراد هذه العينة من فئة الجامعيين بنسبة 55.30% تليها فئة المهنيين بنسب معتبرة أيضا قدرت بـ 40.20% أما فئة الدراسات العليا فهي لم تتجاوز 4.60%.

وجاء توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي(عون تنفيذ، عون تحكم، إطار) كان متقارب نوعا ما بين الفئات الثلاثة. أي لصالح فئة الوظيفية (عون تنفيذ) بنسبة 32.20% ثم فئة (عون تحكم) بنسبة بلغت 30.30% وبنسبة 37.50%، لصالح فئة (إطار)

-التحليل الإحصائي لنتائج دراسة أبعاد متطلبات تجسيد الحكومة الالكترونية:

على ضوء هذه النتائج المبينة في الجدول أدناه والتي كشفت أن أغلب أبعاد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية هي مطبقة وممارسة بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لدى بلدية المدية قيمة 3.368 وبانحراف معياري قدره:0.624، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي(Std. ErrorMean=0.0389) وهي قيمة منخفضة وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون بنسبة 67.37 % على أن مستوى متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لدى بلدية المدية هو بدرجة متوسطة وان أكثر الأبعاد تطبيقاً وممارستاً هو وضوح مفهوم الحكومة الالكترونية لدى الموظفين بنسبة 79,20%، يليه وجود قيادة فاعلة لتطبيق الحكومة الالكترونية بنسبة 71,77%، يليه توفر الكفاءات البشرية بنسبة

64,88%، يليه توفر بنية تحتية تكنولوجية أمنة بنسبة 64,09% يليه توفر بيئة تشريعية تؤمن الحكومة الإلكترونية بنسبة 63,09% وفي الأخير بعد توفر هيكل تنظيمي ملائم بنسبة 61,17%.

تقييم وترتيب توفر أبعاد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لدى بلدية المدية جاءت كما يلي: (الملحق رقم 01)

3.2.اختبار الفرضيات وتحليل النتائج:

- اختبار الفرضية الأولى للدراسة:"المستويات السائدة لمتطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية من وجهة نظر موظفي بلدية المدية ترقى إلى المستوى المقبول".

نجد أراء واتجاهات موظفي بلدية المدية قيد الدراسة فيما يتعلق بـ مستوى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية فانه بشكل عام فالمتوسط حسابي الإجمالي لإجاباتهم على جميع العبارات الاستبيان بلغ:3.368 ،وهو ضمن المجال[2.61- 3.40] وبانحراف معياري قدره:0.624، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي وهوصغير وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات المستجوبين أي موافقون على أن مستوى متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونيةهو **بدرجة متوسطة،** وأن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ 0.368=(03 -$\overline{X}$) دال احصائيا، حيث قيمةTالمحسوبة بلغت T=9.463 وهي أكبر من قيمة1.976= T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =256وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T=9.463) المحسوبة بلغت(sig=0.000) هي أقل من المستوى الدلالة 0.05.أي هناك دلالة إحصائية لنتائج إجابات موظفي بلدية المدية حول الواقع السائد لتوفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية أنه يرقى إلى المستوى المقبول.(الملحق 02).

ومنه نستنتج:نرفض الفرضية الصفرية (H_0):ونقبل الفرضية البديلة (H_1): مستوى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لا ترقى إلى المستوى المقبول عند مستوى دلالة(0.05) من وجهة نظر موظفي المصالح البيومترية.

اختبار الفرضية الثانية للدراسة:توجد فروق ذات دلالةإحصائية في آراء الموظفين المستجوبين نحو واقع توفر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية ببلدية المدية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (السن،الوظيفة، الخبرة المهنية).

لاختبار هذه الفرضية فأننا ندرس الفروق في أراء المستجوبين تعزى إلى متغيرات الشخصية. مستخدمين في ذلك اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way-ANOVA) للفرق بين متوسطات كما هو مبين فيما يلي:

- قيمة (F) المحسوبة بلغت (F=1.045) وقيمة الاحتمالية المصاحبة لها بلغت (Sig =0.373) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات عينة من الموظفين المستجوبين ببلديات المدية نحو واقع توفر متطلبات تجسيد الحكومة الالكترونية ببلدية المدية بين الفئات العمرية .

- قيمة (F) المحسوبة بلغت (F=0.158) وقيمة الاحتمالية المصاحبة لها بلغت (Sig =0.854) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 و منه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات عينة من الموظفين المستجوبين نحو واقع توفر متطلبات تجسيد الحكومة الالكترونية ببلدية المدية بين الفئات تعزى إلى متغير الوظيفة.

- قيمة (F) المحسوبة بلغت (F=0.649) وقيمة الاحتمالية المصاحبة لها بلغت (Sig =0.584) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات عينة من الموظفين المستجوبين نحو واقع توفر متطلبات تجسيد الحكومة الالكترونية ببلدية المدية بين الفئات الخبرة المهنية.

الخاتمة:

في خضم التطورات العالمية الحاصلة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و التكنولوجية ودخول العالم مرحلة الفضاء المعرفي سعت كل الدول دون استثناء إلى تطوير سياستها فيما يخص تعاملاتها مع مختلف الأطراف .

واتجهت الدول إلى إنشاء مجتمع إلكتروني بتعميم التكنولوجيا الرقمية و الوسائل الحديثة للاتصال كحل ناجح للتغلب على مشكلات التنمية، فأطلقت مشاريع الحكومات الإلكترونية لتطوير خدماتها وتحسينها وزيادة كفاءة الأداء الحكومي.

من خلال الورقة البحثية توصلنا إلى:

- مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر ،يزال في مرحلة استكمال الهياكل وتحديد المهام والصلاحيات ،ويعتبر الوضع الحالي كافيا للبنية التحتية نوعا ما لدعم تنفيذ الحكومة الإلكترونية .
- الدعم المتواصل من طرف الإدارة العليا من أجل تخطي العقبات التي تعترض تطبيق المشروع وقادرة على صياغة استراتجية وطنية من أجل دفع هذا الأخير ونقله نقلة نوعية .
- إشراك القطاع الخاص في تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية وهو ما توجهت إليه العديد من الدول لزيادة فرص نجاح المشروع .
- دعم جهود البحث و التطوير الرامية إلى تعزيز الإلمام الرقمي والحد من عوائق التكلفة التي تحول دون نشر وسائل الحكومة الالكترونية.

التوصيات:

- ضرورة إجراء تعديلات جذرية في النظم الإدارية لتبسيط الإجراءات.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موسعة و شاملة لكافة المواطنين و المؤسسات .
- وضع نظام للصيانة و متابعة الموقع الحكومي لضمان تواجده و صلاحياته للعمل مع تحديث البيانات المتاحة بصورة دورية .

- الدعم المتواصل من طرف الإدارة العليا من أجل تخطي العقبات التي تعترض تطبيق المشروع وكذا صياغة إستراتجية وطنية من أجل دفع هذا الأخير ونقله نقلة نوعية .
- إشراك القطاع الخاص في تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية وهو ما توجهت إليه العديد من الدول لزيادة فرص نجاح المشروع .
- دعم جهود البحث و التطوير الرامية إلى تعزيز الإلمام الرقمي والحد من عوائق التكلفة التي تحول دون نشر وسائل الحكومة الالكترونية .
- وضع إستراتجية للتقييم و استكشاف النقائص و الاختلالات خلال التنفيذ.

التهميش و الإحالات :

[1]- محمود القدوة ،الحكومة الإلكترونية و الإدارة المعاصرة ،دار أسامة للنشر ،عمان ،2009،ص18.

[2]- عصام عبد الفتاح مطر ،الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة ، 2008،ص34

[3]- محمود الخالدي محمد ،التكنولوجيا الإلكترونية ،دار كنوز للمعرفة و النشر و التوزيع ،2007، ص70.

[4]- سحر قدوري الرفاعي،الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،عدد 07،ص309.

[5]- عباس بدران على الخط http://m.youtyoub.com/watch تاريخ الاطلاع 14.07.2018

[6]- همدان محمد الصبري ، بين تحديات البنية التحتية وممارسة الالكتورقية على الخط http://www.facebook.com.hamdan.alsabri/poste/1835735.in-r. ص 01 تاريخ الاطلاع :2018/08/27.،ص02.

[7]- ايفانز جلوريا ،الحكومة الكترونية ،دار الفاروق للنشر و التوزيع ،مصر ،2005،ص34.

[8]- مريم خالص حسين ،الحكومة الالكترونية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،العراق ،2013

[9]- توربان ايفريام ،مكلين افريام ،جيمس،ترجمة شعبان قاسم موسى ،تقنية المعلومات في إدارة الشركات ،ط1،سوريا،دار الرضا للنشر ،2005،ص61.

[10]- محمد الصيرفي ،الإدارة الإلكترونية،دار الفكر الجامعي ،مصر ،2006،ص80.

[11]ايمان فاضل السامرائي ، هيثم محمد الزعبي ، **نظم المعلومات الإدارية** ، ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص121.

[12]http :// political-encyclopedai.org/29/03/2016

[13]الروايدة عبد الرؤوف ، الملتقى الأردني الأول للتشريعات الالكترونية متاح على الخط www. Almadenah news.com/articl/n 326 تاريخ الاطلاع: 2017/09/22 .

[14] غزال عادل، مشاريع الحكومة الالكترونية من الاستراتجية للتطبيق، (2014)، متاح على الخط www.jornal.cybrariansinfo/index.php/option.com Content view :articl :d : 663 ghazal بتاريخ الإطلاع 28-09-2017.

[15]غزال عادل ، مرجع سبق ذكره.

[16]مهى محمد رشاد، الحكومة الالكترونية ، إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة ، القاهرة ، مصر ، ص20.

[17]- محمد الصيرفي ،مرجع سبق ذكره ، ص81

[18] -Roussel P et F Wacheux, Management desressowses ,méthodes de recherche en sciences humaines et sociales, Belgique, Bruxelles, éditions de Boeck université, 2005, p14.

[19]- فضيل دليو، معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص82-91 ، موجود على الرابط الالكتروني التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/4/11/19/1384

قائمة المراجع:

- **المؤلفات**:

- القدوة محمود،(2009)،الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة ،عمان، دار اسامة للنشر.

- عصام عبد الفتاح مطر،(2008)،الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- محمد محمود الخالدي، (2007)،التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع.
-ايفانز جلوريا، (2005)،الحكومة الكترونية، مصر، دار الفاروق للنشر و التوزيع.
- توربان ايفريام ،مكلين افريام، (2005)، تقنية المعلومات في إدارة الشركات، سوريا، دار الرضا للنشر .
- محمد الصيرفي، (2006)، الإدارة الإلكترونية، مصر، دار الفكر الجامعي.
- ايمان فاضل السامراني، هيثم محمد الزعبي،(2004)، نظم المعلومات الإدارية،الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- رشاد مهى محمد،الحكومة الالكترونية إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة،القاهرة، مصر.

- **المقالات**:

- سحر قدوري الرفاعي، (بلا تاريخ)، لحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،الجزائر، 309..
- مريم خالص حسين. (2013). الحكومة الالكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 50.

- **مواقع الأنترنت**:

-غزال عادل،مشاريع الحكومة الالكترونية من الاستراتجية إلى التطبيق على الخط على http://www.journal.cybrarians.info/index , php option.com بتاريخ الإطلاع 28-09-2017.
- فضيل دليو، معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص82-91 ، موجود على الرابط الالكتروني التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/4/11/19/1384

ملاحق:

الملحق 1: ترتيب توفر أبعاد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية

الرقم	المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى التوفر		الترتيب
					الدرجة	المجال	
01	البعد الاول وضوح مفهوم الحكومة الالكترونية لدى الموظفين	3,960	0,676	%79,20	عالية	[3.40-4.20]	01
02	البعد الثاني وجود قيادة فاعلة لتطبيق الحكومة الالكترونية	3,589	0,663	%71,77	عالية	[3.40-4.20]	02
03	البعد 03: توفر هيكل تنظيمي ملائم	3,058	0,959	%61,17	متوسطة	[2.60-3.40]	06
04	البعد 04: توفر الكفاءات البشرية	3,244	0,911	%64,88	متوسطة	[2.60-3.40]	03
05	البعد 05:توفر بنية تحتية تكنولوجية	3,204	1,002	%64,09	متوسطة	[2.60-3.40]	04
05	البعد 06:توفر بيئة تشريعية تؤمن الحكومة الإلكترونية	3,155	0,976	%63,09	متوسطة	[2.60-3.40]	05
متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية		3,368	0,624	%67,37	متوسطة	[2.60- 3.40]	
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي =(المتوسط الحسابي*100)/5							

ملحق 2: يبين نتائج تحليل اختبار الفرضية مستوى توفر متطلبات تجسيد الحكومة الالكترونية

تحليل الوصفي لآراء المستجوبين				تحليل الدلالة الاحصائية نتائج آراء المستجوبين			
المتغير	المتوسط الحسابي $(\overline{X})$	الانحراف المعياري (δ)	مقدار الخطأ في $(\overline{X})$	$(\overline{X}) - 3$	T المحسوبة	درجة الحرية DF	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
البعد01	3,960	0,676	0,042	0,960	22,777		0,000	دال
البعد 02	3,589	0,663	0,041	0,589	14,229		0,000	دال
البعد 03	3,058	0,959	0,060	0,058	0,975		0,330	غير دال
البعد 04	3,244	0,911	0,057	0,244	4,298		0,000	دال
البعد 05	3,204	1,002	0,063	0,204	3,267		0,001	دال
البعد 06	3,155	0,976	0,061	0,155	2,542		0,012	دال
المتغير المستقل	3,368	0,624	0,039	0,368	9,463		0,000	دال
البعد 01 وضوح مفهوم الحكومة الالكترونية لدى الموظفين / البعد 02 وجود قيادة فاعلة لتطبيق الحكومة الالكترونية / البعد 03: توفر هيكل تنظيمي ملائم / البعد 04: توفر الكفاءات البشرية / البعد 05:توفر بنية تحتية تكنولوجية أمنة / البعد 06:توفر بيئة تشريعية تؤمن الحكومة الإلكترونية								
القيمةT الجدولية=1.9769 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =157-1=156								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V 26